رقمية الصادرات وغلاء الواردات · ثانيا، عملت على تقليص الطلبات المحلية ، من اجل خفض الواردات ، وتوفير مصادر يمكن توجيهها الى فرع الصادرات، وسوية مع ذلك تخفيف الضغوط التي تؤدي الى رفع الاسعار · ثالثا ، تم تنفيذ عدد من الاصلاحات الاساسية في مجال الضرائب المباشرة وغير المباشرة (ضريبة القيمة الاضافية) ، مع اتباع خطوات اقتصادية خاصة مثل خفض علاوة غلاء المعيشة حتى ٧٠٪ بالاتفاق مع الهستدروت ، واتباع اسلوب التخفيض الزاحف في قيمة الليرة الاسرائيلية ، ثم خفض تدريجي في قيمة المساعدات الحكومية للمنتوجات والخدمات الحيوية ·

هذه هي اهم اسس سياسة الحكومة السابقة في الحقل الاقتصادي ، ورغم انها استطاعت تحقيق بعض المكاسب (مثلا انخفاض العجز في ميزان المدفوعات في سنة ١٩٧٦ بقيمة ٧٨٠ مليون دولار) الا انها تبقى مكاسب هزيلة بالمقارنة مع ضمانة المشكلات التي ذكرت اعلاه · ويلاحظ ان فترة ما قبل الانتخابات قد تميزت بالتوقف عن اتخاذ اي اجراءات اقتصادية جديدة ، الامر الذي زاد من تفاقم سوء الوضع ، وادى الى تقليص فاعلية الاجراءات التي اتخذت في السابق، وزيادة العجز في ميزانية الدولة ، بحيث فاق كل ما كان متوقعا في السابق · وباختصار يمكن القول ان « الليكود » قد ورث وضعا اقتصاديا صعبا ، تبدو خططه البديلة السابقة التي عرضها في فترة ما قبل الانتخابات وايام كان في المعارضة ، وكأنها بعيدة كل البعد عن الواقع ·

اقتصاد حر وتقليص دور الحكومة في الحقل الاقتصادي

ركزت كتلة « ليكود » في برنامجها الاقتصادي البديل الذي عرضته قبل الانتخابات الاخيرة للكنيست على خمسة نقاط اساسية على النحو التالي :

اولا ، اقتصاد حر وتقليص تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي · ثانيا ، كبح التضخم المالي بواسطة تقليص العجز في ميزانيات الحكومة وفي مجمل السيولة في القطاع العام · ثم تقليص الاجهزة الزائدة من خلال التمويل المنظم للمستخدمين الى الفروع الانتاجية · ثالثا ، تقليص العجز في ميزان المدفوعات بواسطة الزيادة الفعلية للصادرات وخفض الواردات ، بما في ذلك الاستيراد الامني · رابعا ، تبسيط السياسة الضريبية ، بانتهاج نوعين من الضرائب فقط : ضريبة تصاعدية على الدخل وضريبة على القيمة الاضافية كنسبة موحدة على الانفاق · خامسا ، استقرار علاقات العمل وايجاد صلة مباشرة بين الانتاج والاجر ، ومقابل ملائم للوظيفة والخبرة والمبادرة والزيادة الانتاجية الفعلية وللجهد والمسؤولية · (معاريف ، ٢٢ـ٤ـ٧٧) ·

وبعد فوز « ليكود » في الانتخابات ، بادر وزير الاقتصاد الجديد سيمحا ارليخ الى شرح السياسة الاقتصادية الجديدة التي تنوي حكومته اتباعها وفق الاسس العامة المذكورة اعلاه · وقد اثارت اقواله ردود فعل غاضبة بين مختلف القطاعات الاقتصادية داخل اسرائيل ، خاصة بين اعضاء الهستدروت وتنظيمات العمال ، نظرا لما تحمله بين طياتها ، من تغيير كبير في الوضع القائم الذي اعتاد عليه الاسرائيليون ايام حكم « المعراخ » رغم كل ما يحمله من اخطاء وتشويهات · فمثلا يفسر ارليخ مبدأ الاقتصاد الحر والحد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بقوله : « ان المبدأ هو ان توفر الحكومة